## 1-المحاضرة رقم 3 في مقياس الحوكمة قسم الآثار : السنة الثالثة ليسانس الأستاذة: بن اشنهو نجية

 اتخذت دول العالم الحوكمة وسيلة لإنقاذها والخروج من أزماتها التي كانت تهدد كيان الدول العظمى ولهذا صاغت المؤسسات الدولية في العقد الأخير من القرن العشرين مفهوم الحوكمة كمفهوم معاصر ، كفكرة مبتكرة لتسيير أمور البشر وإصلاحها وضمان لهم حياة كريمة على المستويات الاقتصادية، السياسية و الاجتماعية وذلك لتجاوز الأزمات ، و بإقناع العامة بأن إصلاح النظام السياسي القائم ممكن،ولا داعي لطرح بديل له. ومن ناحية أخرى، سمح مفهوم الحوكمة بمزيد من حرية التعبير عن الرأي،وتهدئة أشكال المعارضة الداخلية الهادفة من وراء ذلك التغيير.

و لكن ما هو تاريخ ظهور الحوكمة، وماهو مفهومها ؟

**تاريخ الحوكمة:**

 تعود جذور حوكمة الشركات إلى بيريل ومينيس اللذان يعدان أول من تناول موضوع فصل الملكية عن الإدارة، وذلك في عام 1932. لكن التفكير الجاد في هذا الموضوع جاء بعد انفجار أزمة أسواق المال في شرق آسيا عام 1997، حيث اهتمت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بباريس بمبادئ ومعايير الحوكمة، إذ أصدرت مجموعة من المبادئ والمعايير التي تعزز التزام المؤسسات بتطبيق متطلبات الحوكمة. وقد تم اعتماد هذه المبادئ من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي عام 1999 تحت اسم (الإدارة الرشيدة) سواءً للشركات أو الاقتصاد بصورة عامة.

كما تبنت لجنة بازل، معايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وأصدرت وثيقة حول تعزيز الحوكمة في المنظمات المصرفية في عام 1999. لكن التطبيق الجاد لها بدأ بعد انهيار وإفلاس شركة أنيرون الأمريكية للطاقة عام 2001، بالتواطؤ مع أكبر مكاتب المحاسبة في العالم في ذلك الحين (آرثر أندرسون) والذي انهار هو أيضاً.

وعلى إثر هذه الفضيحة، وضع الكونجرس الأمريكي قانون (ساربينز أوكسلي) الذي يوجب على الشركات أن تضمن وتعتمد المعلومات المالية من خلال أنظمة الرقاب.

**العوامل المساعدة على ظهور مصطلح الحوكمة:**

 هناك عدة أسباب أدت إلى بروز مفهوم الحوكمة سواء من الناحية الفكرية أو العملية. وهذا ما هو إلا انعكاس لتطورات وتغيرات حديثة، تجلت في التغيير الذي حصل في طبيعة دور الحكومة من جانب و التطورات المنهجية والأكاديمية من جانب آخر. حيث طرح هذا المفهوم في صياغات اقتصادية، واجتماعية وسياسية، و ثقافية وتأثر بمعطيات داخلية و دولية، حيث يمكن بهذا الصدد الإشارة إلى:

1-العولمة كمسار وما تضمنته من عمليات تتعلق أساسا.

2-عولمة القيم الديمقراطية و حقوق الإنسان

3 -تزايد دور المنظمات غير الحكومية على المستوى الدولي و الوطني .

4 -عولمة آليات وأفكار اقتصادية السوق وهو ما أدى إلى تزايد دور القطاع الخاص

5--زيادة معدلات التشابه بين الجماعات و المؤسسات أو المجتمعات .

 6 -شيوع ظاهرة الفساد عالميا وهذا ما أدى إلى ضرورة التفكير في انتهاج آليات تجعل من الأنظمة أكثر شفافية قصد القضاء على هذه الظاهرة .

7-أدى إلى ضرورة إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني في عمليات التنمية.

8-إن هذه التطورات أدت إلى تغير الدور التقليدي للدولة كفاعل رئيسي، أي أن خيارات العامل الخارجي هي التي تشكل بمجملها أولويات السياسة العامة في مختلف الحكومات

9-ظهور مفاهيم جديدة للتنمية خاصة في فترة التسعينيات، حيث وجد تيار شبه عالمي يدعو إلى نوع جديد من الليبرالية المحدثة، يستند على الحرية الفردية و الخيار الشخصي في العمل في السوق . وهي بذلك تحارب سلطة الحكومة المقيدة للفرد وتقدم مجموعة من النظم والمبادئ الغربية على أنها عالمية.

10-تأكيد العديد من الدراسات على أهمية إرساء الديمقراطية والحرية، حقوق الإنسان في عملية تحقيق التنمية الاقتصادية والتأكيد على مفهوم جديد يتمثل في التنمية الإنسانية حيث يشير إلى عملية توسيع الخيارات و الفرص مع التأكيد على المفهوم الواسع للحرية وحقوق الإنسان واكتساب المعرفة. وعموما توجد جملة من الأسباب والمبررات التي ساعدت على ظهور مصطلح الحوكمة، وتطوره في السياق السابق، وتبنيه من قبِل المنظمات الدولية، الإقليمية والمحلية، و يمكن عرض هذه العوامل فيما يلي

**تعريف الحوكمة:**

 مصطلح الحوكمة هو الترجمة المختصرة التي راجت للمصطلح CORPORATE GOVERNANCE ، أما الترجمة العلمية لهذا المصطلح، والتي اتفق عليها، فهي: " أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة ".

وقد اختلف العلماء على تعريف قاطع ومحدد لمفهوم الحوكمة، حيث ينظر إليه البعض

**من الناحية الاقتصادية**: على أنه الآلية التي تساعد في الحصول على التمويل، وتضمن تعظيم قيمة أسهم الشركة واستمرارها في الأجل الطويل. بينما يرى البعض الآخر

 **من الناحية القانونية**: على أنه يشير إلى طبيعة العلاقة التعاقدية والتي تحدد حقوق وواجبات حملة الأسهم وأصحاب المصالح من ناحية، والمديرين من ناحية أخرى.

ومن ناحية أخرى، ينظر إليه طرف ثالث من الناحية

**الاجتماعية والأخلاقية** :من واقع المسئولية الاجتماعية وتحقيق التنمية الاقتصادية.

كما عرفت **الأوساط العلمية** مفهوم الحوكمة على أنه: الإدارة الرشيدة والحاكمة، ويشير إلى القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة من ناحية أخرى، بحيث يضمن الممولون حسن استغلال الإدارة لأموالهم وتعظيم الربحية، وتحقيق الرقابة الفعالة.